

إطالة على وثائق السلطان سيدي محمد بن عبد الله

عبد الوهاب بن منصور

ولد السلطان سيدي محمد بن عبد الله بن اسماعيل العلوي بمكناس عام 1134 هـ، وبويع بالملك إثر وفاة والده السلطان مولاي عبد الله بفاس يوم 27 صفر عام 1171 هـ (10 نونبر سنة 1757م)، وتوفي بين وادي الشراط ووادي يكم قرب الرباط يوم الأحد 24 رجب عام 1204 هـ (9 أبريل سنة 1790م)، وخلال مدة ملكه التي طالت 33 سنة أنجز في الداخل عديداً من الأعمال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وارتبط في الخارج مع كثير من الدول بعلاقات ودّ وصداقة، وعقد مع ملوكها ورؤسائها عدداً من المعاهدات والاتفاقيات، وتبادل وإياهم الهدايا والرسائل، وكان له ذكر يُذكر وحساب يُحسب في كل أرجاء المعمور.

وقد اعتنى المؤرخون المغاربة بحياة هذا السلطان الجليل وأعماله، فتتبعوا أخباره، ووصفوا آثاره، وسجلوا في دفاتر خاصة بعض رسائله وما عقد من

معاهدات مع الدول الأجنبية، ونوهوا بتوجيهاته الإصلاحية في التعليم والعدالة، ودونوا هباته وصدقاته وأحباسه وما مدحه به الشعراء من قصائد فصيحة وأخرى من الأزجال الملحونة، كما اعتنى الأوربيون من مؤرخين وديبلوماسيين وأطباء بالكتابة عن حياته ووصف قصره وحاشيته وسياسته حيال رعيته وعلاقاته الخارجية اعتماداً على ما سمعوه بآذانهم أو شاهدوه بأعينهم وهم يعملون داخل قصره أو في موانئ مملكته أو استناداً إلى ما تلقوه من معلومات عنه من ولاته وسفرائه، أو استنتاجاً من الوثائق المكتوبة الراجعة إلى عهده مما كتبه هو ووزرائه وسفرائه أو كتبه ملوكهم ورؤسائهم وديبلوماسيوهم، مما هو محفوظ في أرشيفات عواصمهم ومدنهم وموانئهم الكبرى⁽¹⁾.

والذي يقارن بين ما كتبه المغاربة وبين ما كتبه الأوربيون عن هذا السلطان يحس بالفرق الكبير بين كتابات أولئك وبين كتابات هؤلاء وإفاداتهم، فالأولون مثل أبي القاسم الزياني والأمير مولاي عبد السلام ومحمد الضعيف ومن جاء بعدهم لم يذكروا عنه إلا ما كان يجوز لهم أن يذكروه، وأغلبه تزكية لأعمال السلطان وتنويه به ومديح، أما السياسة الخارجية فكانت غائبة عن أعينهم أو كانوا عاجزين عن استكناه أعماقها، حتى السفراء الذين كتبوا رحلات⁽²⁾ عن المهام التي كلفهم بها السلطان في الخارج كانوا يهتمون بوصف الطرق البرية والبحرية التي سلكوها والمدن والمساكن التي مروا بها أو أقاموا فيها أكثر من اهتمامهم بالمذاكرات التي أجروها مع الملوك والرؤساء والوزراء الذين كانوا يتفاوضون معهم، لأنهم كانوا يعدونها من الأسرار التي لا يجوز البوح بها إلا لسلطانهم، أما الآخرون فكانوا أكثر حرية في كتابة ما يرونه ويسمعونه ويقرءونه، ووصف ما لا يقدر المغاربة على وصفه حتى ولو أنهم شاهدوه أو سمعوه من جهات مقربة موثوق بصحة أقوالها، ولا ننكر أن كتابات الأوربيين

تخالطها أحيانا مبالغات وأخيلة ناتجة عن جهل باللغة أو سوء في التبليغ أو نقص في الفهم والإدراك، وعلى ذلك فإن حياة السلطان سيدي محمد بن عبد الله وأعماله لا يمكن أن تدرك إدراكاً جيداً وتعرف معرفة وافية إلا بمقارنة ما كتبه المغاربة بما كتبه الأوروبيون، والاطلاع على الوثائق المحفوظة في المكتبات العمومية والخصوصية بالخارج، لأن كتابات الأوروبيين ووثائقهم تظهرنا على أخبار عن هذا السلطان لا ذكر لها بالمرّة في كتب المغاربة، وتكمل نقص ما فيها من أخبار موجزة أو إشارات عابرة.

وقد حرصت مديرية الوثائق الملكية، منذ أنشأها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله سنة 1975 وأسند إلي إدارتها، على جمع الوثائق الراجعة إلى عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله مما هو محفوظ بالقصر الملكي، أو أيل إليها أو مستنسخ أو مصور من عند الخواص، فكان العدد قليلا والفائدة محصورة محدودة فارتأيت أن أضيف إليها الوثائق المحصول عليها مما هو محفوظ بمكتبات الأرشيف بالدول الأجنبية، فأخذ العدد يكبر، والفوائد تعظم وتتسع، وما زالت الإضافات تتواصل دون انقطاع.

يبلغ عدد المحافظ الموضوعة فيها الوثائق الراجعة إلى عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله بمديرية الوثائق الملكية ستاً في الوقت الراهن، يعد ما احتوت عليه من وثائق بالمئات، وهي مرتبة ترتيباً تاريخياً باليوم والشهر والسنة، وتعتبر أصولاً سواء كانت أصلية أو مصورة أو منسوخة، ومن كل واحدة منها نسخة في المحافظ الموضوعية بمعنى أنك تجد جميع وثائق ذلك العهد مجموعة في المحافظ ذات الترتيب الموضوعي إذا كانت الوثيقة تعني واحدة منها، فالوثائق المتعلقة بالمدن والقبائل والأسر كفاس والشاوية وبني وكيل توجد نسخ منها

في المحافظ التي تحمل نفس الأسماء، والوثائق المتعلقة بإسبانيا أو الجزائر أو روسيا كذلك، وقد أداني اجتهادي إلى هذا الترتيب وحرصت على التزامه رغم ما يكلف من جهد في القراءة والتصوير لتسهيل عمل الباحثين وتوفير وقتهم، فبدلاً من أن تضع المديرية بين أيديهم محافظ تشمل على عشرات الآلاف من الوثائق المرتبة ترتيباً تاريخياً مما يعنيهم ومما لا يعنيهم تضع بين أيديهم محافظ تحتوي على الوثائق التي يعنيهم موضوعها، فالذي يريد الاطلاع على الوثائق المتعلقة بحرب تطوان سنة 1860 أو بالحماية القنصلية ومؤتمر مدريد، أو بثورة بوحمارة وفتنة الريسوني، أو بمؤتمر الجزيرة الخضراء واحتلال وجدة والدار البيضاء مثلاً يجدها في المحافظ التي تحمل تلك العناوين، أما الذي يريد الاطلاع على وثائق فترة زمنية معينة، كعهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله فإنه يجدها في المحافظ المرتبة ترتيباً تاريخياً، وسيخوض حينئذ بحراً عميق القعر مصطخب الموج، وعليه أن يتذرع بالصبر والأناة ليتمكن من التعرف على ما تحويه مياهه وأعماقه، واصطيد ما يبتغيه من حيتان وأصداف، أو مواجهة ما يعترضه من زبد لا خير فيه !

تنقسم الوثائق الراجعة إلى عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى قسمين قسم يهم الداخل وقسم يهم الخارج.

فالقسم الأول فيه وثائق تتعلق بالولايات وأخرى بتوقيف الأشراف والمرابطين وتوقيفهم وإعفائهم من التكاليف المخزنية، وثالثة في الوصاة بالرهبان العاملين بالمغرب ومنهم امتيازات شبيهة بما يمنح اليوم لأعضاء السلكين الدبلوماسي، والقنصلي كعدم تفتيش أمتعتهم بالموانئ وإعفائهم من أداء الرسوم جمركية كانت أو غيرها، ورابعة تتعلق بأحباس السلطان على المساجد والزوايا والأضرحة

وصدقاته على الفقراء والمساكين داخل المغرب وخارجه، لا سيما صدقاته على فقراء الحرمين الشريفين خاصة منهم المتمين إلى بيت النبوة، ولا ينبغي أن ننسى نصوص المعاهدات التي ضاعت أصولها في المغرب وبقيت نسخ منها مسجلة في كنانيش يدعى الواحد منها «كناش الشروط».

أما القسم الثاني فيتكون من وثائق مستوردة نسخها من دور الأرشيف بموسكو واسطنبول وستوكهولم ولندن وباريس ومدريد ولهاي وواشنطن وغيرها، ويعطي هذا القسم لرائيه صورة واضحة عما بلغته علاقات المغرب السياسية والتجارية والبحرية والإنسانية مع الدول الأجنبية قريبا والبعيد، وسيكتشف قارئ وثائق هذا القسم أمورا غريبة كإسناد السلطان محمد بن عبد الله تدبير شؤونه الخارجية في أول عهده لتاجر فرنسي، وتفويض تلك الشؤون فيما بعد إلى ملك إسبانيا، كما سيثير انتباهه سعيه المتواصل لفك رقاب المسلمين المأسورين بالديار الأوروبية سواء كانوا مغاربة أو غيرهم، واجتهاده في انقاذ الكتب الإسلامية المتبقية في تلك الديار، وتوسطه لحل المشاكل القائمة بين الدول الأوروبية والممالك الإسلامية كليبيا وتونس والجزائر وحثه على اجتناب الحروب والركون إلى التصالح بين الدول الأوروبية نفسها كتدخله لدى السويد من جهة وروسيا والدانمارك من جهة أخرى لما اشتدت بينها الأزمة وأخذ كل فريق يستعد للحرب، كما سيلفت نظر القارئ أيضا اللهجة الجافة التي كان السلطان سيدي محمد الثالث يخاطب بها أئداده من رؤساء الدول غير المسلمين كنعى الواحد منهم بالطاغية وتحيته بالسلام على من اتبع الهدى، وأمره إياهم ونهيه كما يأمر الأعلى من هو أدنى منه وينهى، ويتعجب قارئ هذه الوثائق أيضا مما يحيط ببعض السفراء المغاربة من شبهات، إذ منهم من كان يكتب إلى ملك إسبانيا رسائل يؤكد له فيها محافظته على عهده واستعداده

لقضاء الأغراض التي يريدها منه، ويخبره بنهيه للسلطان عن استرجاع المدن والجزر المحتلة، أو يبعث له أحياناً نسخاً من الرسائل والتقارير التي كان يبعث بها إلى سلطانه، ولعل هذا هو سر عزل السلطان سيدي محمد لسفيره أحمد الغزال.

ويتضح مما تقدم ويتأكد مما قلناه آنفاً وهو أن الإحاطة علماً بحياة السلطان سيدي محمد وأخباره ودراسة أساليبه السياسية داخلياً وخارجياً لا غنى في كتابتها عن الاطلاع على الوثائق الراجعة إلى عهده، وقراءة الكتب التي ألفها عنه وعن أيامه المغاربة والأوروبيون معاً.

الهوامش

- 1) من الكتب القديمة والحديثة التي ألفها الأوروبيون عن السلطان سيدي محمد ابن عبد الله وعصره :
 - كتاب الديبلوماسي الدانماركي جورج هوست المسمى «تاريخ سيدي محمد بن عبد الله أمبراطور المغرب» المطبوع بكونهاغن عام 1791.
 - وكتاب الطبيب الانجليزي ويليام لامبيرير المسمى «رحلة إلى مراكش ومملكة المغرب» المطبوع بلندن في عهد السلطان سيدي محمد، وقد ترجم إلى الفرنسية وطبع بباريس منذ سنين قليلة.
 - وكتاب جاك كابي الذي جمع فيه نصوص المعاهدات التي أبرمها السلطان سيدي محمد مع الدول الأوروبية.
 - وكتاب المؤرخ البحائة الإسباني رامون لوريد ودياز المسمى «المغرب والعالم الخارجي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر»، المطبوع بمدريد سنة 1989.
- 2) من الرحلات التي ألفها سفراء السلطان سيدي محمد بن عبد الله :
 - «نتيجة الاجتهاد، في المهادة والجهاد»، لأحمد الغزال.
 - و«إحراز المعلى والرقب، في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والتبرك بقبر الحبيب»، لمحمد بن عثمان.
 - و«الأكسير، في فكك الأسير» لمحمد بن عثمان.
 - و«البدر السافر، لهداية المسافر، إلى فكك الأسارى من يد العدو الكافر»، لمحمد بن عثمان.